في أول ردة فعل لملاك ومستأجري المنشآت الصناعية بعد رفع رسوم الخدمات

خبراء لـ «الأنباء»: القطاع الصناعي يعاني ولا يستطيع تحمل المزيد

هديل الخطيب

أحدث قرار مجلس الوزراء برفع رسوم حق الانتفاع للقسائم الصناعية التابعة للهيئة العامة للصناعة ضجة كبيرة بين الأوساط الصناعية في الكويت، حيث عبر عدد من الصناعيين عن استيائهم جراء تحميل القطاع الصناعي أعباء مالية جديدة سوف تنعكس سلبا على إيرادات المصانع والتضخم في البلاد.

وفي هذا الإطار، يقول مدير الشؤون العامة في شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن «هايسكو» عبدالرزاق العثمان: ان رفع رسوم حق الانتفاع بالنسبة للقطاع الصناعي في منطقة الشويخ الصناعية والمناطق الأخرى يؤثر بشكل كبير على ايرادات المصانع حيث ستتحمل أعباء مالية اضافية لا داعي لها.

وأكد العثمان على أن المستهلك هو المتضرر الوحيد من هذه الزيادات في أسعار تأجير القسائم الصناعية حيث ستقوم المصانع برفع أسعار منتجاتها لتعويض الخسائر مثلما حدث عند رفع الدعم عن اسعار الديزل، مشيرا الى انه لا توجد مبررات منطقية لرفع القيم الإيجارية للقسائم، فإذا أرادت الدولة أن ترفع الأسعار فعليها تقديم الخدمات اللازمة للقطاع أيضا.

العثمان: القرار يحمّل المصانع تكاليف مالية فوق طاقتها

مجاعص: رفع متوقع لأسعار السلع.. والمستهلك المتضرر الأكبر

أسعار السلع

ومن جهته، يتحدث المدير العام لشركة مجموعة فورفيلمز للطباعة داود مجاعص عن أن الوقت الذي تحاول فيه الدولة معالجة مشكلة التضخم، تقوم برفع رسوم ايجارات القسائم الصناعية مما سوف يؤثر على رفع أسعار السلع والبضائع في الكويت.

واضاف: كل المصانع باتت تعاني وتلك الزيادات المفاجئة في الأسعار حتما ستزيد من وطأة هذه المعاناة، لافتا الى ان الشركة تنفق ما يقارب 25 الف دينار على ايجار القسيمة الصناعية في الشويخ.

وفي السياق ذاته، عبر مدير عام مصنع يعمل في مجال الحلويات - فضل عدم ذكر اسمه - عن صدمته جراء التخبط الذي تعيش فيه الحكومة، مشيرا الى أن هذه الزيادات التي تفرضها الحكومة بين الحين والاخر سوف تنعكس على مستويات التضخم بالبلاد مما يجر وراءه تعثرات اقتصادية كثيرة، مشيرا الى أن الحلول التي تتخذها الحكومة لتغطية العجز المالي الحاصل حاليا لا ينبغي أن تكون عن طريق تحميل القطاع الصناعي مزيدا من التكاليف.

الخرافي: رفع القيمة الإيجارية للقسائم سيزيد هموم الصناعة المحلية

حسين الخرافي

اعتبر رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أن قرار مجلس الوزراء برفع القيمة الإيجارية للقسائم الصناعية سيزيد من هموم الصناعة المحلية ويحملها تكاليف مالية جديدة لا داعي لها.

وتأتي تصريحات الخرافي تعقيبا على اعتماد مجلس الوزراء توصيات الهيئة العامة للصناعة برفع القيمة الإيجارية للمتر المربع للقطاع الصناعي من 200 فلس الى دينار بشكل تدريجي خلال 4 سنوات من تطبيق القرار (200 فلس زيادة سنوية تراكمية على المتر المربع).

وأشار الخرافي الى اجتهادات الاتحاد من خلال تأجيل رفع رسوم ايجار القسائم الصناعية كمشروع كانت تدرسه الحكومة منذ أكثر من عام ولم يقف الى جانب الزيادة، إلا أن الأوضاع المالية الصعبة التي تشهدها الدولة حاليا ساهمت في تسريع اتخاذ مثل تلك القرارات.

وأوضح أن القطاع الصناعي في الكويت بات يعاني الكثير حيث ان الرسوم التي تفرضها الدولة على القطاع تعتبر رسالة واضحة على عدم رغبتها في الالتفات الى هذا القطاع، متسائلا: هل لأن القطاع الصناعي ليس له غطاء سياسي أو لأنه الحلقة الأضعف؟»

واستغرب من توجه الدولة في بدء فرض الرسوم والقيود المالية على القطاع الصناعي قبل أي قطاع وذلك لتغطية العجز المالي الحاصل نتيجة انخفاض سعر البترول موضحا أنه كان من الأجدى إقناع الصناعيين بجدوى رفع تلك الرسوم وأوجه صرفها.

ولفت الى أن حصة القطاع الصناعي من المشاريع التنموية التي وعدت بها الحكومة لاتزال ضئيلة جدا مقارنة بالحجم الإجمالي للأعمال علاوة على تعطيل الكثير من المعاملات الصناعية لدى جهات الدولة المختلفة نتيجة الدورة المستندية.

وفي الختام، وجه الخرافي رسالة الى أجهزة الدولة المختصة بضرورة الالتفات الى القطاع الصناعي الذي يعد حاضر ومستقبل الكويت الاقتصادي، كونه القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يساند الدولة في تنويع مصادر دخلها بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل اضافة الى دوره الفاعل في توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي، فتشجيع الصناعة أصبح أولوية ملحة على الأجندة الحكومية وان لم يحصل على التشجيع والدعم اللازمين فلن تتحقق الأهداف الحكومية المعلنة في تنويع مصادر الدخل.

«هيئة الصناعة»: دفع رسوم الخدمات إلكترونيا

أصدرت الهيئة العامة للصناعة بيانا، أكدت فيه تفعيل العديد من خدمات المعاملات الصناعية إلكترونيا، وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات والهيئات الحكومية.

وتتضمن الخدمات المفعلة إلكترونيا بعض طلبات التعامل مع بلدية الكويت، والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الهيئة العامة للبيئة وأخيرا الإدارة العامة للجمارك.

بنوك الصين الأكبر عالميا

مدحت فاخوري

أصبحت الصين قوة مصرفية عالمية، حيث بات لديها أكبر 4 بنوك من اصل أكبر 5 بنوك عالمية، وفقا SNL فاينانشال عن أحدث تصنيفات المصارف العالمي، نقلا عن CNN Money.

وذكر التقرير انه هناك تغييرا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية عندما كان لدى الصين فقط 2 من اصل أكبر 5 بنوك حول العالم.

وتصدر قائمة أكبر بنوك العالم بنك الصين الصناعي والتجاري بأصول بلغت قيمتها 3,5 تريليونات دولار أي أكبر من القيمة الكلية للاقتصاد البريطاني.

وظل بنك HSBC غير الصيني وحده ضمن قائمة أكبر 5 بنوك حول العالم، وهو بنك يقع مقره الرئيسي في لندن، حيث تراجع HSBC اكثر من مركز خلال هذا العام ليحل في المرتبة الرابعة عالميا.

وجاء بنك جي بي مورغان تشيس (JPM) وهو أكبر بنك أميركي في المرتبة الـ 6 بأصول بلغت قيمتها 2,6 تريليون دولار.

وأشار تقرير SNL إلى ان طريقة حساب البنوك الأميركية لقيمة أصولها تختلف قليلا عن البنوك الدولية الأخرى بسبب اللوائح والتنظيمات المالية الأميركية، لذلك فمن المرجح أن «جي بي مورغان» قد يكون في مرتبة أعلى مما هو في التقرير.

وذكر التقرير ان القطاع المالي الصيني يواجه تحديات خلال الأسابيع الأخيرة بعد انهيار كبير في سوق الأسهم الصينية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الصيني يعاني من تباطؤ هذا العام، كما ان القطاع الصناعي الكبير لديها يعاني انكماشا. لكن على الرغم من كل ذلك، فان البنوك الصينية تمكنت من النمو، على الأقل مقارنة بنظيراتها العالمية.

وأشار التقرير إلى ان هناك اثنين من البنوك العالمية خرجا من القائمة لأكبر البنوك العالمية هذا العام وهما بنك BNP باريبا الفرنسي والمجموعة المالية بنك ميتسوبيشي UFJ الياباني، على خلفية إضعاف العملة في بلدانهم، حيث ان اليورو والين انخفضا بصورة كبيرة مقابل الدولار، وهذا يجعل أصولهما أقل قيمة من حيث القيمة الدولارية.

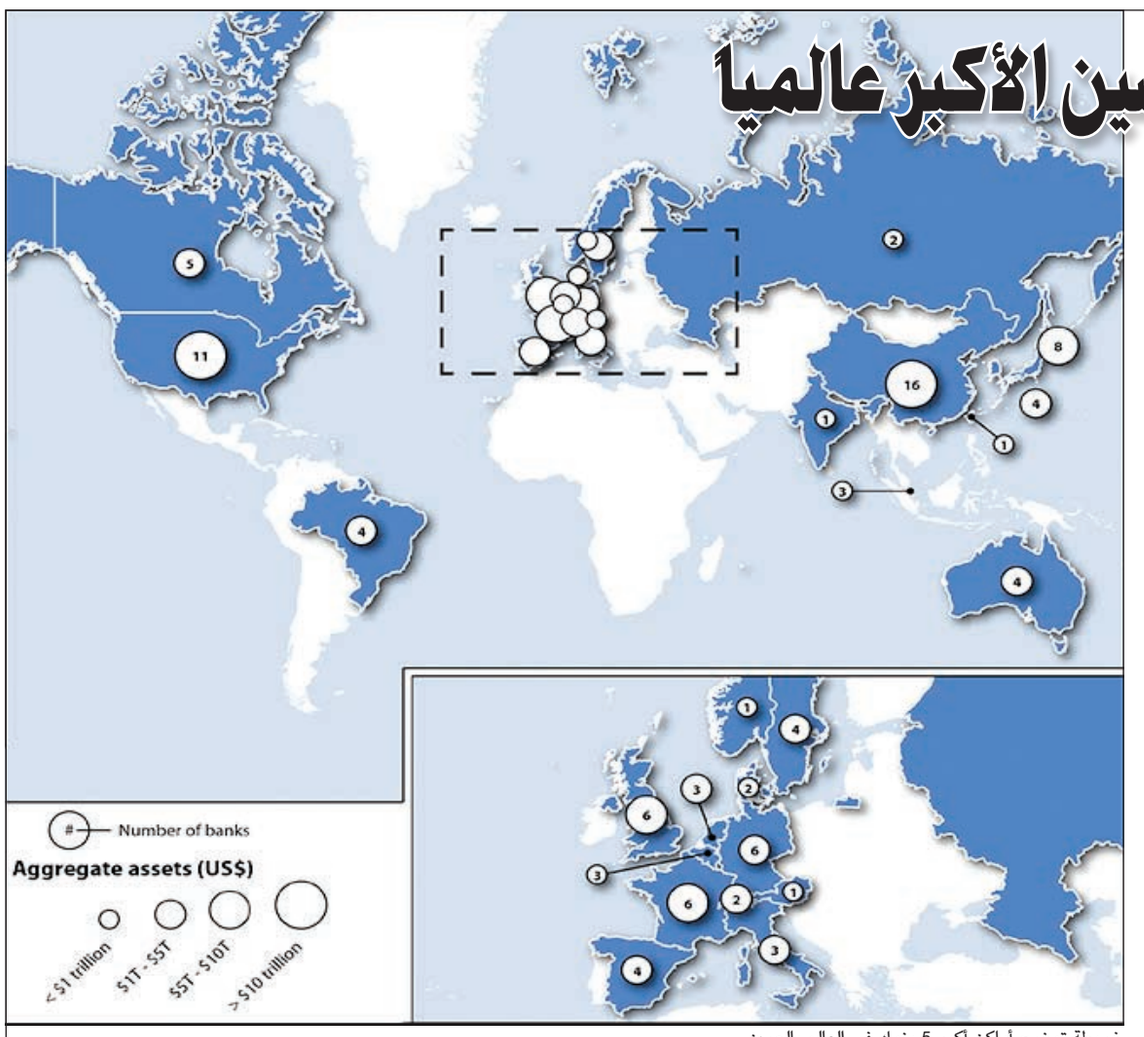

خريطة توضح أماكن أكبر 5 بنوك في العالم بالصين

HSBC البنك الوحيد غير الصيني ضمن قائمة أكبر 5 بنوك عالمية بالمرتبة الرابعة

شركة الاستثمارات الصناعية والمالية ش.م.ك.م
Industrial & Financial Investments Co. K.S.C.C

صندوق الصناعة لمؤشر داو جونز الكويت
SANAAY DOW JONES KUWAIT INDEX

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة لحملة الوحدات للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

يسر مجلس إدارة صندوق الصناعة لمؤشر داو جونز - الكويت بدعوتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة لحملة الوحدات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 المقرر انعقاده في تمام الساعة 12:30 ظهرا، يوم الأحد الموافق 2015/08/23 بمقر شركة الاستثمارات الصناعية والمالية - بصفتها مدير الصندوق الكائن في (الشرق - شارع جابر المبارك- قطعة 5 - برج الشروق -2 الدور 20). وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة لحملة الوحدات للصندوق:

- تعيين امين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
- سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه.
- سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليه .
- مناقشة الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليها .
- الموافقة على توصية مجلس ادارة الصندوق بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 .
- تعيين او اعادة تعيين مراقب حسابات للصندوق مرخص من قبل هيئة اسواق المال للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 وتفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب .
- مناقشة الأمور الواجب مراعاتها عند تعيين مراقب الاستثمار وأمين الحفظ للصندوق.
- الموافقة على توصية مجلس الادارة بشأن مكافأة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.

وفي حال وجود أي أسئلة أو استفسارات يرجى الاتصال على الرقم التالي 22909011.

مجلس إدارة الصندوق